

التاريخ وعلوم المجتمع

رضوان مبارك

مقدمة

ليس من الضروري استعراض المراحل التي مر بها التأليف التاريخي من زاوية اهتمامه بالجوانب الاجتماعية، وإنما نكتفي بالإشارة الى أن التركيز على ظاهرة انفتاح التاريخ على العلوم الاجتماعية في عصرنا لا يعني انعدام الصلة بين التاريخ والجوانب الاجتماعية من قبل، يكفي أن نتذكر ابن خلدون بالنسبة لتاريخنا، وعددا من المفكرين الأوربيين الذين اعتبروا التاريخ علما اجتماعيا، نستحضر في هذا المجال مثالا بارزا هو كارل ماركس. أما الخطوة الثانية في هذه المقدمة فهي تقديم هذه العلوم، وهي : علم السكان أو الديمغرافية، علم الاقتصاد، السوسيولوجيا، الانتروبولوجيا، علوم السياسة، علم النفس[1].

أهم خصائص هذه العلوم هي نشأتها في فترة متأخرة بالنسبة للتاريخ مما جعلها تتقبل المناهج العلمية الحديثة وبالتالي فهي تمارس جاذبية على التاريخ الذي يصبو دائما الى اكتساب الصبغة العلمية.

وقد قوى من اندفاع التاريخ نحو هذه العلوم ردة فعل ضد الأسلوب التقليدي في الكتابة التاريخية والذي كان يقتصر على تسجيل الأحداث دون اهتمام كبير بالبنيات وجوانب الحياة اليومية للمجموعات.

إن الدعوة الجديدة تلح على الاهتمام بكل جوانب الاجتماع الإنساني، وبالإنسان في حد ذاته كمؤثر على مجرى التاريخ[2].

وتعتبر مدرسة الحوليات الفرنسية من أقوى دعاة هذا الاتجاه الذي استطاعت أن تفرضه على عدد من البلدان من بينها ألمانيا صاحبة السبق من قبل في مجال العلوم التاريخية[3].

I ـ مساهمة العلوم الإجتماعية في تقدم البحث التاريخي:

لابد للمؤرخ أن يتساءل : ما هو مكسبه من وراء هذه الدعوة الجديدة" إن هذا الموضوع يعتبر في أساسه محاولة للإجابة عن ذلك السؤال، وذلك من خلال تناول تأثير تلك العلوم على التاريخ سواء من حيث المناهج والتقنيات أو من حيث التأويل.

1 ـ أثر تقنيات و مناهج العلوم الإجتماعية على التاريخ :

أ ـ دور الفرضيات والمفاهيم والنماذج الاجتماعية في التاريخ :

تعود المؤرخ التقليدي أن يتجه مباشرة الى الوثائق والنصوص بهدف استحضار الماضي، وتدلنا العلوم الاجتماعية عل إمكانية الانطلاق من بناء فرضية على أساس ما هو متداول ومعروف بالنسبة للموضوع المقترح[4]. وبعد هذه الخطوة وليس قبلها نعالج الوثائق والنصوص المتوفرة بهدف إثبات أو دحض الفرضية التي انطلقنا منها[5]. أما المفاهيم فتعتبر أيضا من أهم أدوات العلوم الاجتماعية، وتساعد المؤرخ على توسيع نطاق طرح الأسئلة على النصوص، فمفهوم الثورة مكن من وضع تصانيف لمختلف مراحل الثورات[6]؛ وقد اشتهر عند علماء الاجتماع أيضا نماذج "ڤيبر" التي يستغلها المؤرخ بعد أن يدققها عالمالاجتماع[7].

وعلى العموم فإن المؤرخ لا يمكنه أن يتجنب المفاهيم السوسيولوجية مثل طبقة اجتماعية، صراع طبقي، وعي طبقي[8].

ب ـ تأثير مناهج وتقنيات العلوم الاجتماعية على الوثيقة التاريخية :

* اتساع مفهوم الوثيقة :

حسب المدرسة الوضعانية فالتاريخ لا يكتب إلا حيث توجد الوثائق المكتوبة، هذا مفهوم ضيق للوثيقة، وقد مكن انفتاح التاريخ على العلوم الاجتماعية من الخروج من هذا المفهوم الضيق للوثيقة التاريخية، فنادى رواد

الاتجاه الجديد بالاعتماد الى جانب الوثيقة المكتوبة على كل ما يهم الانسان في حياته اليومية وأنشطته الفكرية والمادية[9].

* صنع الوثيقة :

يستعين المؤرخ بتقنيات العلوم الاجتماعية ليصنع وثائق جديدة، فيقوم بالمقابلة ويضع استمارة فيخرج من عمله بمادة جديدة[10]. غير أن المؤرخ لا يواجه فقط ندرة الوثائق في عمله بل قد يصادف العكس، ومرة أخرى يستعين بأساليب العلوم الاجتماعية، وهي في هذا المجال نوعان : العينة والأسلوب الكمي.

* العينة :

إن المؤرخ لم يألف التعامل مع كثرة الوثائق بسبب التقاليد الموروثة عن دراسة الحقب الماضية حيث الندرة هي الطابع المميز. وكما العلوم الاجتماعية يستعين المؤرخ بأسلوب العينة، أي بدل إدخال مجموعة كاملة في الاعتبار يأخذ جزءا منها فقط يعتقد أنه يمثل المجموع[11].

أما الأسلوب الكمي فهو لا يستغني عن الوثيقة لكنه يحاول أن يعثر فيها عن معطيات متشابهة ومنسجمة يمكن أن تشكل سلسلة أو سلسلات، بينما المنهج التقليدي يبحث في الوثيقة عن العنصر المتميز الذي لا يتكرر[12] والنظرتان متكاملتان.

وفي المجال الكمي فتح استخدام العقول الالكترونية آفاقا جديدة أمام مؤرخي كل العصور ومكن من ربح الوقت الذي كان يضيع في جرد وتصنيف المعطيات الجدولية[13]. وقد كان المؤرخون قبل انتشار المنهج الجدولي يقتصرون في التعامل مع الأرقام على مقارنة الدلالات الدنيا مع الدلالات القصوى وقد أسفر هذا المنهج عن استنتاجات خاطئة يمكن الآن تفاديها بتطبيق الإحصاء الرياضي الذي يسمح بمعالجة سلسلات واسعة، كالوقائع الجماهيرية بكل أبعادها القابلة للإحصاء[14].

إلا أن أهم مساهمة يقدمها المنهج الكمي للوثيقة التاريخية وللمؤرخ هو ضمان الموضوعية كما يؤكد المتحمسون لهذا الاتجاه[15].

* تحليل المحتوى وتعميق النقد الداخلي للوثيقة :

ينحصر التعامل التقليدي مع الوثيقة التاريخية في ما يسمى النقد الداخلي والنقد الخارجي، ويمكن للمؤرخ تكثيف تحليل الوثيقة باللجوء الى أساليب علماء النفس وعلماء الاجتماع الذين يحللون نصوص المقابلة والملفات الصحافية والتصريحات والآراء المتضاربة، والرموز والتراكيب[16]. بل يعتقد البعض أنه يمكن تجاوز هذا المستوى بمحاولة قراءة ما وراء العبارات والتصريحات الواردة في النص. أي محاولة اكتشاف ما يخفيه المتحدث أو الكاتب، هذا الاتجاه نجده عند مدرسة التحليل النفسي، وهو يعني في العمق أن لا شيء يضيع، فحتى الحقائق التي حاول السابقون طمسها توجد فيما خلفوه وعلينا أن نقوم بمجهود لاكتشافها[17].

إن هذا الأسلوب يعطي نتائجه خاصة في ميادين دراسة الأسطغرافية والمخلفات الأدبية والفنية[18] وأيضا في دراسة الشخصيات والتراجم[19].

2 ـ العلوم الاجتماعية وعلاقتها بالتاويل التاريخي :

الواقع أنه يصعب فصل المنهج عن مسألة التأويل ذلك أن تغيير المنهج هو الذي يؤدي في غالب الأحيان الى تأويل جديد. فالفصل بين العنصرين إنما يقتضيه ترتيب الأفكار.

أ ـ أثر العلوم الاجتماعية على التحقيب :

إن التأثر بالعلوم الاجتماعية يؤدي بالمؤرخ الي بناء تركيبات أوسع تستبعد الزمن القصير. فالبنيات والمؤسسات الاجتماعية (الأسرة مثلا) لا يمكن أن تلقى عناية كافية بأسلوب سرد الأحداث الذي يأخذ به المؤرخ الاخباري[20]. لذلك يتجه التاريخ الاجتماعي الى البحث في كتلة الأحداث عن انتظام التذبذبات الدورية والتعرف على البنيات الاقتصادية والاجتماعية التي تتغير ببطء، حتى يصل هكذا الى تجزئة للزمن التاريخي حسب معايير جديدة مناسبة، بدل الاقتناع بالتحقيب التقليدي المرتكز على التغيرات الفوقية أو على بعض الأحداث التي يعتقد أنها تعكس تغيرات هامة وهي ليست كذلك[21].

ب ـ تكامل التفسير السوسيولوجي والتفسير التاريخي :

حسب ماكس ڤيبر فالتاريخ والسوسيولوجيا علمان سببيان، لكن السببية السوسيولوجية تفترض بناء علاقة منتظمة بين ظاهرتين بينما السببية التاريخية تحكي الظروف الفريدة التي سببت حدثا ما، والتقارب الأساسي بين السببيتين يتجلى في بروزهما معا في شكل احتمالات وليس في شكل حتمية: ظاهرة «أ» لا تحتم ظاهرة «ب» وإنما هي مواتية لظهورها[22] ومن أوجه التكامل بين التاريخ والسوسيولوجيا في التأويل كون التاريخ يدرس واقعا متقطعا ببناء سببية متواصلة بينما السوسيولوجيا تدرس واقعا متواصلا بسببية متقطعة[23].

ج - عوامل التغير الاجتماعية في التاريخ :

المؤرخ في حاجة الى إدراك العوامل الموجهة لسلوك الجماعات والأفراد في الماضي... وإذا تعذر عليه إدراك ذلك في عصره وبيئته فمن الأرجح أنه لن يستطيع ذلك بالنسبة للماضي.. وبما أن العلوم الاجتماعية تهتم أساسا بدراسة الإنسان وشؤونه في الحاضر فلابد من وضعها في الاعتبار عند الاهتمام بدراسة الماضي البشري[24] ومن المسائل التي تعلمها العلوم الاجتماعية حول فهم سلوك الجماعات ودوافعها تصحيح اعتقاد سائد مفاده أن الفئات المحرومة في مجتمع ما هي المسؤولة عن التغيير (الثورات مثلا) في حين أن الجماعات التي تبادر الى التغيير هي التي لها وسائل مادية وفكرية بحيث تتخلص من تقاليد المجتمع الذي تريد هدمه وتتبنى قيما جديدة[25].

وسأعطي الآن أمثلة عن أهم عوامل التغير الاجتماعية في التاريخ.

* العامل الديمغرافي :

توصلت العلوم الديمغرافية الى قوانين سرعان ما تبناها المؤرخون مع حركة الانفتاح على العلوم الاجتماعية، ووصل الطموح ببعض المؤرخين الى محاولة تطبيق تلك القوانين حتى على الفترات التاريخية التي تنعدم فيها الإحصائيات وذلك باللجوء إلى دراسة الهياكل العظمية، وعلى العموم فقد تم التوصل الى أن فترات التغيرات الأساسية في التاريخ يناسبها وضع ديمغرافي معين[26].

ويعتبر دوركايم أن العامل الديمغرافي هو المحرك الأساسي بل والوحيد

للتاريخ، فبالنسبة اليه يؤدي تزايد الكثافة الى ظاهرة تقسيم العمل وإلى ازدهار ونمو الحضارة، أما حيث الكثافة ضعيفة والمجموعات البشرية متلاشية فإن مصادر العيش تنحصر في الحرف التقليدية والبدائية كالفلاحة والصيد والقنص[27].

ومع أهمية العامل الديمغرافي فليس ممكنا اعتباره العامل الاجتماعي الوحيد في التغير التاريخي كما يذهب دروكايم بل لابد من الإشارة الى عوامل أخرى من بينها :

- العامل الاقتصادي والاجتماعي :

تعتبر الماركسية والماركسية الجديدة أن الاقتصاد هو أساس كل تطور تاريخي، وقد بدأ مع هذا الاتجاه البحث عن مفاهيم اجتماعية لتفسير التاريخ مثل الصراع الطبقي، البنية التحتية[28]...

والواقع أن الجميع، ماركسيين وغيرهم يعترفون بأهمية الاقتصاد في التغير التاريخي، بحيث نجد هناك ربطا بين ازدهار الحضارات والرخاء الاقتصادي، كما أن الفائض الاقتصادي يجعل ممكنا ظهور مآثر فنية ونمو الفكر[29].

وبالجملة فإن وضعية الأفراد والجماعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفكرية تحدد سلوكهم ومواقفهم ومدى مساهمتهم في تحريك عجلة التاريخ، فهناك مثلا ارتباط بين مستوى العيش والعقلية من جهة وبين الاتجاه السياسي والفكري من جهة أخرى، توصل بعض الدارسين الفرنسيين[30] في بحث له حول فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة الى وجود علاقة بين نوع الملكية ونوع السكن والاتجاه السياسي[31].

هذه العوامل مجتمعة الى جانب عوامل أخرى لا يتسع المجال لذكرها هي التي تجعل مجتمعا ما قابلا للتطور والتغير أو بالعكس تجعل بنياته متصلبة عاجزة عن التطور. وإذا ألقينا نظرة على تاريخ المجتمع المغربي نلاحظ بسهولة أنه عاش فترة طويلة تميزت بجمود بنياته أو ببطء شديد في تطورها. ما هو السبب؟ ليس الهدف الإجابة عن هذا السؤال ولكن تقديم بعض التفاسير التي صيغت في الموضوع.

II - تاريخ المغرب وعوامل التغير الاجتماعي :

1 - مقدمة منهجية :

في مسألة المناهج كما في عدد من المسائل الأخرى يطرح تساؤل تقليدي يمكن صياغته كالتالي :

بما أن العلوم الاجتماعية نشأت واكتملت مناهجها في الغرب وليس في العالم العربي، فهل تصلح المناهج والمفاهيم التي تستخدمها للتطبيق في المجتمع العربي؟ وبتعبير آخر هل العلوم الاجتماعية تكتسي صبغة الشمولية(Universalité) أم أنه لابد أن تكون هناك علوم اجتماعية غربية وأخرى عربية؟

ليس هناك على ما يبدو علوم اجتماعية ذات هوية عربية وإنما هناك تطبيق عربي لمناهج العلوم التي تكونت في الغرب[32].

غير أن هذا التطبيق يطرح مشكلا منهجيا يتجلى في كون المفاهيم التي صيغت في الغرب لا تصلح لمعالجة وتحليل واقع المجتمع العربي، فمفاهيم: الدولة - الطبقة، الإقطاع - البرجوازية... ليس لها نفس المدلول في المجتمعين[33].

واقترح البعض حلا وسطا في الاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية الغربية، وهو الاحتفاظ بالتقنيات وتوظيفها في مجتمعنا، وبناء مفاهيم تستجيب لخصوصية المجتمع العربي[34]، ورغم أن تلك التقنيات ليست بدورها بريئة ومحايدة[35] فإنه يمكن أن تساعد في تقدم البحث التاريخي المغربي. وسأعطي مثالا حول إمكانية تطبيق المنهج الإحصائي في جانب من جوانب التاريخ الاجتماعي المغربي :

بما أن الأسلوب التقليدي في معالجة المصادر لا يسمح دائما باعتبار مجموعات كمية كبرى، فإن الاستنتاجات والخلاصات التي يتم التوصل اليها تبقى جزئية[36].

فبدل دراسة بعض الشخصيات التاريخية المغربية في شكل مونغرافيات يمكن الرجوع الى المصادر والتراجم في عصر من العصور، وتصنيف الرجال

(علماء، متصوفة، فقهاء) ومحاولة وضع ترميز codage يسمح بإبراز خصائص كل فئة على اعتبار عدة معايير : السن، المستوى الثقافي، الوضعية الاجتماعية والاقتصادية.. المواقف السياسية..

كلما تعقدت وكثرت تلك الرموز كلما سمحت بتعميق معرفتنا لهؤلاء وبالتالي سنتوصل الى استنتاجات أوسع مما تسمح به المونغرافيات والتحقيقات[37].

وفي مجال التراجيم أيضا يمكن الاستفادة من مناهج علم النفس، فالتصوف مثلا يمكن اعتباره حالة نفسية وفكرية في آن. هناك نوعان من المتصوفة على الأقل، النوع الأول يندمج في المجتمع ويقود الجهاد، والنوع الثاني منزو معزول كرهبان النصارى، هذا جانب من جوانب علم النفس الاجتماعي.

ويمكن أيضا تطبيق الأساليب المباشرة للتعرف على المجتمع المغربي وذلك بواسطة القيام باستمارات وأبحاث ميدانية. هذا ما حاول بعض الدارسين القيام به.

2 ـ دراسات عن المجتمع المغربي وتاريخه :

أ ـ حول القبيلة :

* لا تاريخية القبيلة :

– روبير مونتاني[38] والجوهر البربري.

استمر العمل الميداني خمس سنوات وركز على سوس والجبال المغربية، وقد ذهب مونتاني في استنتاجاته الى وجود تناقض بين أنظمة القبائل المغربية وبين المخزن، هي تعيش في فوضى منظمة، مؤسساتها قائمة على العرف والتقاليد التي لا تتغير، والارتباط بالسلطة المخزنية رهين بظهور زعامات قوية في القبيلة تقيم علاقات مع تلك السلطة، لكن القبائل البربرية ظلت تتمتع باستقلالها وتحارب ظهور تلك الزعامات حتى فترة الحماية.

– كلنر ونظرية القسموية[39] :

يعتبر گلنر أن التجمعات القبلية في إفريقيا الشمالية، طابعها قسموي[40] مما يؤدي الى الحيلولة دون ظهور سلطة مركزية أو زعامة قوية، أما دور القبيلة في التغير الاجتماعي في تاريخ المغرب فينحصر في قلب الحكام، وفي نفس الوقت يمنع النظام القبلي حدوث تغيرات أعمق.

* انتقاد النظريتين :

بعد أن استعرض عبد الله حمودي[41] مضمون نظرية القسموية عند گلنر أبرز جوانب ضعفها ووضح أن المجتمع القسموي لا يمنع ظهور زعامات قوية، كما أبرز أن دور الأولياء ليس دائما سلميا كما يذهب گلنر.

يناقش بول باسكون[42] نظرية القسموية في نفس اتجاه "حمودي" لكنه يذهب أبعد من "حمودي". فلا نقاش بالنسبة له في وجود هرمية اجتماعية تحددها ثلاث معطيات، السن والجنس والأبوية، ويُعزي باسكون ضعف الوعي الطبقي في المغرب الى استمرار الطابع القسموي في المجتمع. وهناك نظرة أخرى تقول بوجود اتجاه الى توليف جماعي بين العناصر المكونة للمجتمع المغربي وهي القبيلة والزاوية والمخزن، توجد بين هذه العناصر جدلية، لا تصل الى جدلية الطبقات الاجتماعية، لكنها تدل على وجود جهاز مغربي، فالقبيلة يوجد فيها الشرع الإسلامي الى جانب العرف، والزاوية لها وظيفة اجتماعية لم ترفض أبدا، لكن إمكانية انسجام هذه العناصر لم تتحقق أبدا على وجه التمام[43].

نخلص الى أن هناك وضعا ما، في المجتمع المغربي يمنع تطوره وتغير بنياته، فإلى جانب التحليلات السابقة يمكن تقديم مثال آخر يبرز طبيعة التغير الاجتماعي وعوامله في تاريخ المغرب.

ب ـ تحليل ماركسي «لجمود» البنيات الاجتماعية المغربية :

* إيڤ لاكوست، ابن خلدون، فرانسوا ماسبيرو، الطبعة الرابعة ـ باريس *1978*، ص.*1* ـ *17*.

مشروع لاكوست في هذا الكتاب يهدف الى اعتبار الانجاز الخلدوني قريبا من التحليل المادي للتاريخ، كما يهدف الى نفي الاتجاه العنصري (مسألة الأعراب) الذي استغله المستعمرون في مؤلفات ابن خلدون لاغراض معروفة. وفي مقدمة الكتاب نجد تعليلا للجمود النسبي[44] الذي عرفه المجتمع المغربي

خلال حقبة طويلة من تاريخه. السبب في هذا الجمود حسب الكاتب يعود الى عدم بروز طبقة اجتماعية تمتلك وسائل الانتاج، هذا لم يتأت لسببين أساسيين:

- الفئات الحاكمة تعيش على الفائض التجاري، وبذلك تستغني عن امتلاك وسائل الانتاج.

- القبيلة كنواة اجتماعية تحول دون استفحال التمايز والفروق في الثروة والنفود.

هذا يعني في العمق انعدام الصراع الطبقي الذي هو المحرك الأول للتاريخ حسب المنظور الماركسي.

* أ ـ برونان "Prenant" العلاقات بين المدينة والبادية في تاريخ المغرب (الكبير) حول الفيودالية، منشورات اجتماعية، باريس *1974* ـ ص : *218* ـ *220*.

إن طبيعة العلاقات بين المدينة والبادية زاوية أخرى يمكن من خلالها أخذ صورة عن تطورات البنيات الاجتماعية والسياسية المغربية عبر التاريخ، فهناك حسب الكاتب تعارض بين المدينة والبادية، يشبه تعارض الطبقات الاجتماعية، حيث يعتبر الحضريون هم المستغلون بواسطة جهاز الدولة، وأهم من هذا هو أن طابع تلك العلاقات هو أصل التوقيف الاقتصادي، وعدم تمكن المدينة من خلق نمط إنتاج خاص بها.

III ـ حدود مساهمة العلوم الاجتماعية في تقدم البحث التاريخي :

في أغلب الدراسات المهتمة بموضوع العلاقة بين التاريخ وعلوم المجتمع نلمس حماسا واندفاعا للمزيد من التعاون وتجاوز الحدود التي تميز بين تلك العلوم واعتبارها مصطنعة[45]..

فالتاريخ والسوسيولوجيا يتقاربان باستمرار، خاصة عندما يضع الأول الحدث بين قوسين ليهتم بالثابت، كما أن العبارات التقنية في كل منهما متشابهة، هناك تردد في تصنيف بعض الإنتاجات الفكرية في هذه أو في

تلك[46]. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن بول ڤيين يرى أن وجود السوسيولوجيا مرده الى مفهوم ضيق للتاريخ[47].

ورغم هذا الحماس فإن هناك حدودا وعوائق تحول دون تحقيق تعاون مثالي بين العلوم الاجتماعية والتاريخ، هذا ما نجده في شكل تحفظ عند الداعين للتعاون أنفسهم، وأغلب تلك العوائق مرتبطة بطبيعة التاريخ.

1 ـ التاريخ مرتبط ارتباطا وثيقا بالزمن لأنه يدرس الماضي :

إن زمن السوسيولوجي متعدد متلون، كل حقيقة اجتماعية تفرز زمنها، بينما الزمن التاريخي منتظم يسير في اتجاه لا ينعكس ولا يتوقف، إن زمن عالم الاجتماع يختلف عن زمن المؤرخ[48].

إن هذا يعني أن استخدام مناهج العلوم الاجتماعية يطرح مشكلا بالنسبة للمؤرخ لأنها لا تضع الزمن في اعتبارها[49] وهو عنصر أساسي بالنسبة للتاريخ. هناك أمثلة عديدة تبرز خصوصية التعامل مع الماضي بالمقارنة مع التعامل مع الحاضر.

فعالم الاجتماع والانتربولوجي وعالم النفس يمكنهم أن يلتجئوا الى الميدان عندما تعوزهم معطيات في عملهم، أما المؤرخ فيضطر الى العودة الى الوثائق المحدودة[50].

وبالنسبة لعلم النفس الذي يريد البعض أن يستفيد من نتائجه في ميدان التاريخ نجد نفس الإشكال، فبينما يتوقف العلاج على وجود المريض ومشاركته يهتم المؤرخ بأشخاص لا يعرف عنهم شيئا سوى من خلال ما خلفوه[51]، هذا فضلا عن أن إدراك عقلية ونفسية الأفراد وفهمهما يفترض أن يكون الدارس قريبا منهم في الزمان والمكان[52].

وبالجملة فإن الاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية تواجه عقبة أساسية؛ إذ كلما رجعنا الى الماضي كلما تضاءلت قيمة تلك العلوم بالنسبة للمؤرخ سواء على مستوى توفر الوثائق والإحصائيات، أو على مستوى

اختلاف المفاهيم والقيم. هذه هي الإشكالية الأساسية في الموضوع.

2 ـ نسبية المفاهيم والنماذج، وضيق النظريات :

إن العلوم الاجتماعية تهدف الى وضع قوانين وتأسيس نظريات، لكن لا الإنسان ولا المجتمع مبنيان مثل النظرية، فحيث وجود الإنسان، وهو كذلك دائما في التاريخ، لا مجال لوضع قوانين ونظريات، ذلك أن التاريخ أوسع من أن تحيط به نظرية[53].

ورغم أن المؤرخ يستفيد من مفاهيم ونماذج علماء الاجتماع، فإنه يهتم دائما بوضعها في إطار زمني مكاني، فلا يمكنه أن يتقبل شبكة جاهزة من تلك المفاهيم أو النماذج دون التأكد مسبقا من صلاحيتها، وهكذا فإن المؤرخ يتجه باستمرار الى تحطيم المفاهيم التي تقدمها له تلك العلوم[55].

3 ـ قصور الأسلوب الكمي :

لقد حقق الأسلوب الكمي تقدما في البحث التاريخي، خاصة حيث ضخامة المعطيات العددية، ويمكن إعطاء مثال في هذا الصدد يعكس في نفس الوقت هذا التقدم وخطورة اعتماد الأسلوب الكمي وخلفية استنتاجاته :

قام باحثان أمريكيان[56] بتطبيق المنهج الجدولي على حقبة من تاريخ الولايات المتحدة وكان الموضوع الأساسي دور الرق في الاقتصاد الأمريكي. توصل الدارسان الى أن نظام الرق لم يكن يشكل عقبة أمام تقدم الرأسمالية الأمريكية، وأن ظروف عيش العبيد كانت أحسن بكثير من الاعتقاد السائد[57].

إن الإحصائيات تتمتع بصبغة الحجة الدامغة، ولا يمكن بالتالي الطعن فيها، وبما أن هذه الدراسة تقوم على إحصائيات وأرقام فمن الممكن أن نذهب بعيدا فنقر أفضلية مجتمع عبودي طبقي متجاهلين الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية والنفسية، فما هي قيمة مستوى العيش بالنسبة لإنسان يباع ويشترى كالمتاع؟

ومن جهة أخرى هل تمثل الإحصائيات والأرقام معطى موضوعيا حقا؟ الا

يمكن أن تكون متعلقة بآراء أو تقييم، أو أن تكون نتيجة لمجموعة معقدة من القرارات والتدابير... ثم عندما يأخذ الدارس سلسلة من الأرقام فهي تبدأ من سنة كذا الى سنة كذا.. على أية حجة ترتكز البداية والنهاية معا[58] ؟

إن المنهج الكمي عندما يطبق في التاريخ يتجاهل الأفراد والأحداث الاستثنائية... ومن تم فلا يمكن الارتكاز عليه وحده لاقتراح تفسير حقيقي للتاريخ[59].

إن المنهج الكمي إذن لا يمكن إلا أن يكون قاصرا عندما يتجاهل الجوانب «الكيفية» والانسانية في التاريخ.

4 ـ عودة الى الاهتمام بالحدث :

كان الانفتاح على العلوم الاجتماعية نتيجة وسببا في آن لتجاوز التاريخ الإخباري والاهتمام بالحدث. لكن اتضح أن التاريخ لا يمكنه أن يقصر اهتمامه بالبنيات ويتجاهل الحدث الذي لا تستطيع العلوم الاجتماعية إدماجه في اهتمامها مع أنه جزء مهم في حياة الأفراد والمجتمعات[60].

ويؤكد "بيير نورا" على ظاهرة العودة الى الحدث خاصة وأن المجتمع المعاصر أصبح يفرض الحدث على مستوى عام بفضل وسائل الإعلام ومن تم اكتسب الحدث رنة تؤثر على الرأي العام. كما أن الحدث ليس مهما في حد ذاته بل بما يعلن عنه، إنه صدى ومرآة للمجتمع، بل إننا نلاحظ علاقة بين نوع المجتمع ونوع الأحداث التي تظهر فيه[61].

5 ـ خطورة انقسام التاريخ الى علوم اجتماعية :

أصبح لدينا الآن، تاريخ اقتصادي وتاريخ ديمغرافي، أو ديمغرافية تاريخية، تاريخ اجتماعي... إن تهافت المؤرخين على مناهج العلوم الاجتماعية واستهلاكها دون روية وتفكير قد يؤدي الى اختفاء الطابع التاريخي في تلك الدراسات فيصبح لدينا اقتصاد تراجعي Econometrie Retrospective، وعلم اجتماع تراجعي[62]... نصل الي عكس الهدف الذي سطرناه، وهو توحيد أو محاولة توحيد العلوم الاجتماعية.

خلاصة عامة

تهدف هذه الخلاصة الى الإجابة عن السؤال المطروح في البداية وهو : هل يربح التاريخ أم يخسر بانفتاحه على العلوم الاجتماعية؟

إن الإمكانيتين واردتين معا. فطالما لم يضع المورخ في اعتباره طبيعة مادته، وطالما لم يتسلح بالنظرة الجدلية ويعتبر تلك العلوم كلها (إلى جانب علوم أخرى) كعلوم مساعدة، وليس كعلوم تحل محل التاريخ، فمن الممكن أن يقدم تنازلات بدل أن يحقق مكاسب. إن كل العلوم تأنف من اعتبارها علوما مساعدة، بينما تريد في نفس الوقت أن تعتبر غيرها علوما ملحقة في خدمتها، والتاريخ بدوره يجب أن يعتبر نفسه علما مساعدا مع تمسكه بحقه في اعتبار العلوم التي يراها ضرورية علوما مساعدة.

لكن التعاون بين العلوم لا يوجد فقط علي مستوى الالحاق واقتباس المناهج، هناك حاليا أسلوب ظهر في الولايات المتحدة، بحيث تتكون مجموعات من العلماء في مختلف التخصصات لتدرس مجتمعا معينا لكن قلما يحظى التاريخ باهتمام كبير في هذا النوع من الدراسات.

نقطة أخيرة في هذه الخلاصة :

من خلال أغلب الدراسات يبدو أن المكسب الجديد من وراء انفتاح التاريخ على العلوم الاجتماعية قد تحقق بالأساس على مستوى التقنيات والمناهج، أما بالنسبة للتأويل فلم يضف شيء مهم حقا للنظرة الجدلية الماركسية[63].

الهوامش :

(1) هذا الترتيب من اقتراح الأستاذ العروي وهو يراعي قرب تلك العلوم وأهميتها بالنسبة للتاريخ.

(2) براكلو، الاتجاهات المعاصرة للتاريخ، فلاماريون، باريس 1980، ص 64.

(3) شارل أوليفيه كاربونيل، الأسطغرافية، المطابع الجامعية لفرنسا باريس 1981، ص : 110-109.

(4) ذلك أنه ليس هناك موضوع مجهول تماما.

(5) هيو. ج. أتكن، دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية، ترجمة محمود زايد، دار العلم للملايين، بيروت 1963.. ص : 1.

(6) ن. م. ص 104-101.

(7) براكلو، المرجع السابق. ص : 83.

(8) ج. ب. بروني وأ ـ بليسيس، مدخل الى التاريخ المعاصر، أرمان كولان، باريس 1972، ص : 226.

(9) ولوسيان فيبر، نحو تاريخ آخر، كفاح من أجل التاريخ، أرمان كولان ـ باريس 1953 ـ ص: 419 ـ 438.

(10) درويبشيفا، السوسيولوجيا والتاريخ، ترجمة علي نمر دياب، دار الحداثة ـ الطبعة الأولى 1981 ـ ص: 134.

(11) الموسوعة الكونية ـ ج. 8 ـ ص : 443-423.

(12) جون كلينيون (Glénisson) المؤرخ والعدد والآلة : مجلة البحث عدد 63 ـ يناير 1976 ـ ص: 88-86.

(13) ن. م. نفس الصفحة.

(14) درويبشيفا، المرجع السابق ص : 114 ـ 117.

(15) بيير ڤيلار، من أجل تفاهم أفضل بين المؤرخين والاقتصاديين، المجلة التاريخية، أبريل يونيو 1965، ص. 293 ـ 312.

(16) الموسوعة الكونية ح. 8 ـ ص 423 ـ 443.

(17) ألان بوزنسون، نحو تاريخ تحليلي نفسي Vers une histoire psychanalitique ـ أنال ـ ع 3 ـ ماي يونيو 1969 ـ ص. 594 ـ 616.

(18) بوزنسون نحو تاريخ تحليلي نفسي، أنال، ع. 4 يوليوز غشت 1969. ص : 1011 ـ 1033.

(19) ملاحظة من الأستاذ العروي عند تقديم الموضوع.

(20) أتكن المرجع السابق ص : 176 ـ 177.

(21) فرنان بروديل، التاريخ والسوسيولوجيا، كتابات حول التاريخ، فلاماريون، باريس 1969، ص : 97 ـ 121).

(22) ريمون أرون، مراحل الفكر السوسيولوجي، گاليمار، باريس 1967 ـ ج II ـ ص 512.

(23) جورج گورڤتش، المهمة الحالية للسوسيولوجيا (La vocation actuelle de la ...) المطابع الجامعية لفرنسا ـ باريس 1968 ـ ج II، ص . 479.

(24) أتكن، المرجع السابق ص 92.

(25) أتكن، المرجع السابق ص : 128.
(26) أحمد التوفيق، محاضرة ألقيت بكلية الآداب بالرباط في 3 مارس 1977 بعنوان : علاقة السكان بالتاريخ. هذه المحاضرة لم تنشر، لكن يبدو أنها نظرة عن كتاب گيوم وبوسون، الديمغرافية التاريخية، أرمان كولان - باريس 1970 - ولم أتمكن من الاطلاع عليه.
(27) گي روشيه، مدخل الى السوسيولوجيا العامة، ج 3 - التغير الاجتماعي - سُوِيْ، باريس 1972 - ص : 35 - 36 - 37.
(28) إريك هوبسباوم، إسهام ماركس في الاسطغرافية، ديوجين عدد 64 - أكتوبر - دجنبر 1968 - ص : 69.45.
(29) اتكن - المرجع السابق ص : 129.
(30) اندري سيگفريد - لوحة سياسية لفرنسا الغربية في عهد الجمهورية الثالثة.
(31) ج. ب. بروني، أبليسيسن - المرجع السابق ض : 229 - 232.
(32) ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية - شؤون عربية - دجنبر 1982 - ص : 138 - 163.
(33) ن. م. نفس الصفحة.
(34) هيئة التحرير، الفكر العربي، العدد السادس، نونبر 1978 - طبعة ثانية : ص : 7.4.
(35) هذا المشكل عام حتى بالنسبة لأوربا وأمريكا.
(36) ف - أ - وستينوف - الحاسبات الألكترونية - مطبقة على العلم - التاريخي، أنال مارس أبريل 1963 - ص : 294.259.
(37) الاعتراض التقليدي في هذا المجال هو أن تلك الشخصيات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة في المجتمع المغربي. ومن تم فدراستها لا تعكس بالضرورة وضعية ذلك المجتمع. هذا صحيح لكنه لا يبرر التوقف عند الدراسة التقليدية المونغرافية، إن تلك الشخصيات تمثل على الأقل عينة «للطبقة الأرستقراطية» وهذا مهم.
(38) روبير مونتاني - البربر والمخزن في جنوب المغرب، مكتبة نليكس ألكان، باريس 1930.

لم أطلع علي الكتاب كله وإنما على بعض الفصول، ولذلك استعنت بالملاحظات التي أدلى بها عدد من المهتمين بانتقاد وجهة نظر مونتاني.
(39) گلنر، النظام القبلي والتغير الاجتماعي في إفريقيا الشمالية. حوليات السوسيولوجيا المغربية. 1969 - ص : 19.3.
(40) يفسر گلنر نظرية القسموية بإعطاء مثال بسيط : «أنا ضد إخوتي إخوتي وأنا ضد بني عمي... وهذا مثل عربي قديم.
(41) عبد الله حمودي، القسموية ، التراتب الاجتماعي، السلطة السياسية والولاية، ملاحظات حول نظرية گلنر، هسبريس تمودا ، ج XV 1974 ، ص : 179.147.
(42) بول باسكون : القسموية والتراتب في المجتمع القروي المغربي، أبحاث جديدة عن

المغرب الحديث، النشرة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب: 15.13 يوليوز 1977، الرباط 1979. ص :

(43) عبد الله العروي، الأصول الاجتماعية والثقافية للقومية المغربية، (1912.1830) فرانسوا ماسبيرو، بارس 1980، ص : 190.188.

(44) بالمقارنة مع أوربا.

(45) ڤيير، نحو تاريخ آخر، المرجع السابق، ص : 438.419.

(46) بروني ويلسيس، المرجع السابق، ص : 223 ـ 224.

(47) بول ڤين، المرجع السابق ـ ص : 190 ـ 191.

(48) بروديل : المرجع السابق ص : 118 ـ 119.

(49) أتكن ـ المرجع السابق ـ ص 8.

(50) ج. هانس ـ التاريخ الكمي وضعف المؤرخ ـ مجلة المعهد السوسيولوجي ـ عدد 2 ـ 1972 ـ ص : 305 ـ 308.

(51) شارل مورازي : التاريخ ووحدة العلوم الاجتماعية. أنال عدد 2 ـ مارس/أبريل 1963 ـ ص : 223 ـ 240.

(52) جورج دوبي : تاريخ العقليات. التاريخ ومناهجه، موسوعة لابلياد : كاليمار 1961 ـ ص : 937 ـ 965.

(53) سنتجر : مارك بلوك والتاريخ : انال عدد 3 ـ يوليوز شتنبر 1953 ـ ص : 329 ـ 337.

(54) بروني ويلسين ـ المرجع السابق ص :

(55) بروديل ـ وحدة واختلاف العلوم الإنسانية، المرجع السابق. ص : 85 ـ 196.

(56) فرجيل وانجرمان: Time of the cross

(57) الآن جوبير العم طوم أمام المؤرخين القياسيين "Cliométriciens" البحث، عدد 52 يناير 1975 ـ ص : 73.70.

(58) بيير ڤيلار، المرجع السابق، ص : 293 ـ 312.

(59) ن. م.

(60) ستنجر : نفس المرجع ـ نفس الصفحة.

(61) ج. لوگوف، بير نورا : Faire l'histoire كاليمار 1974 ـ ص : 210 ـ 228.

(62) بروني ويلسين : المرجع السابق ـ ص:

(63) قد لا تكفي المقالات والدراسات التي تمكنت من الاطلاع عليها للخروج بالجزء الأخير من هذه الخلاصة، كما قد تعبر الفكرة عن انطباع شخصي.